

النُّبَذَةُ الْبَهِيَّةُ

بِنَظْمِ الْمَدْخَلِ إِلَى الْفُرُوقِ الْأُصُولِيَّةِ

نَظَّمَ عَلَى كِتَابٍ: «الْمَدْخَلُ إِلَى الْفُرُوقِ الْأُصُولِيَّةِ»
لِلأَسْتَاذِ الدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنِ الْجِزَائِيِّ حَفِظَ اللَّهُ تَعَالَى

نَظَّمَهُ

د. محمود مُحَمَّد الكَبْشِ
عَضْوُ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى
كَلِيَّةُ الشَّرِيعَةِ - قِسْمُ الشَّرِيعَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة

الحمد لله الكريم الهادي	١	عباده لسبل الرشاد
أسعدهم بوحيه المنيع	٢	لثرتي هداية الجميع
مصلّيًا على النبي الشافع	٣	أزجي نبي في الوري للتابع
وآله المكرمين طهرا	٤	وصحبه المقرّبين طورا
وبعد؛ فالأصول علم نافع	٥	وفي العلوم دافع ورافع
ينفع كل طالب للفقه	٦	ويدفع الجهل أتى من بله
ويرفع الذي إليه قد جا	٧	ومن لصحة الدليل قد رجا
فإن ترد أن تثقن الأصولا	٨	فلا تكن بلفظه جهولا
واعتنين بالفرق والمصطلح	٩	وكل تقسيم تفز وترجح
وحيث لم يكن له تأصيل:	١٠	جمع فيه الحق والدخيل
حتى رأيت مدخلا ذا رجح	١١	في الفرق والتقسيم والمصطلح
لشيخنا محمد الجيزاني	١٢	حفظه الله جليل الشان
فطرت من فرط السعادة به	١٣	فلم أزل في حبه من صحبه
ثم رأيت نظمه سهيلا	١٤	لحفظه ملخصا قليلا
سمّيته بـ: النبذة البهيّة	١٥	في مدخل الفروق والحدّيّة
والله أرجوه مع الرضوان	١٦	توفيقه للفوز بالجنان

مَبَادِي عِلْمِ الْفُرُوقِ الْأُصُولِيَّةِ

[١]

١٧	عَلَى تَصَوُّرٍ وَتَصَدِيقٍ فَهُم	الْعِلْمُ مَبْنِيٌّ - كَمَا حَقًّا قُسِمَ -
١٨	(فَرْقٍ) وَ (تَقْسِيمٍ) بِهَا الشَّيْءُ زُكِنَ	يُكْتَسَبُ الْأَوَّلُ مِنْ (حَدٍّ) وَمِنْ
١٩	ثُمَّ الْفُرُوقُ: أَثَرٌ عَنْهَا وَضَحٌ	فَأَصْلُهَا الْمُثْمَرُ: ذَاكَ الْمُصْطَلَحُ
٢٠	وَاسِطَةٌ تَمَّ بِهَا التَّفْهِيمُ	وَهَكَذَا بَيْنَهُمَا: التَّقْسِيمُ
٢١	تَلَازُمٌ وَقُوَّةٌ اقْتِرَانِ	وَبَيْنَهُمَا فِي الْبَحْثِ وَالْبَيَانِ
٢٢	بِهَا ضَرُورَةٌ أَتَاكَ صِدْقٌ	ثُمَّ الْأُصُولِيُّ هُوَ الْأَحَقُّ
٢٣	مُشْتَغِلٌ نَقْدًا بِلَا تَحْرِيفِ	لِأَنَّهُ بِالْحَدِّ وَالتَّعْرِيفِ
٢٤	مَجَالُهُ تَقْعِيدُهُ؛ فَحَقِّقْ	وَهُوَ بِذَا مُرْتَبِطٌ بِالْمَنْطِقِ
٢٥	يَتَسَّعُ الْعُلُومَ بِاسْتِيفَاءِ	وَالْفَرْقُ عِلْمٌ وَاسِعٌ الْأَرْجَاءِ
٢٦	وَبَعْدَهُ الْفَقْهُ وَبَعْدُ وَضْعًا	أَخْصَّهَا بِهِ الْأُصُولُ شَرْعًا
٢٧	كَالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسِّ أَوْ لَمَسْنَا	أَعْنِي بِهِ الْفُرُوقَ فِي لُغَتِنَا
٢٨	فَالْفَرْقُ فِيهَا حَاضِرٌ وَمَوْجِدٌ	وَحَيْثُمَا الْبَحْثُ الْأُصُولِيُّ يُوجَدُ
٢٩	أَوَّلَ تَصْنِيفٍ لِفَرْقٍ وَجِدَا	وَالْجُودَيْنِي: (الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ) بَدَا
٣٠	وَإِنْ لِبَعْضِ الْأَصْلِ قَدْ تَعَرَّضَا	لَكِنَّهُ بِالْفَقْهِ مَخْصُوصًا مَضَى
٣١	مِيزَ بِأَفْرَادِ الْأُصُولِ عَرَضًا	وَلِقَرَائِي (الْفُرُوقُ) أَيْضًا
٣٢	وَلِلْمَعَاصِرِينَ جُهْدٌ مُنْتَشِرٌ	وَذَكَّرُوا فِي الْفَرْقِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ

فَهِيَ قَلِيلَةٌ بِهَذَا النَّظَرِ	٣٣	فِي جَانِبِ التَّطْيِيقِ لَا فِي النَّظَرِ
لِلِاشْتِبَاهِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ دَخَلَ	٣٤	وَالْفَرْقُ فِي اللُّغَةِ : تَمَيُّزٌ حَصَلَ
عُرِفَ بِاصْطِلَاحِنَا الْمَنْقُولِ	٣٥	فَإِنْ أُضِيفَتْ لَفْظَةً: «الْأُصُولِ»
كَالْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ فِي الْمَصْرَحِ	٣٦	مَجَالُهُ : التَّفْرِيقُ فِي (المِصْطَلَحِ)
حِكَايَةً فِي شَرْعِنَا وَالْبَائِدِ	٣٧	أَوْ (المَسَائِلِ) الَّتِي كَالْوَارِدِ
عَلَى مَجَالِ اللَّفْظِ فِي تَفْرِيقِنَا	٣٨	لَكِنَّمَا الصَّحِيحُ قَصْرُ بَحْثِنَا
بَحْثًا بِلَا ضَبْطٍ وَلَا تَنْحَصِرُ	٣٩	دُونَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَنْتَشِرُ
أَعْنِي حَلَّ الْخُلْفِ فِي الْمَذْكُورِ	٤٠	لِكُونِهَا تُدْرِكُ بِالتَّحْرِيرِ
دُونَ اِشْتِبَاهٍ بَيْنَهَا أَوْ رَابِطٍ	٤١	وَرَبَّمَا كَانَتْ مِنَ الضَّوَابِطِ
فِيهَا بَعِيْنَهَا بِلَا اضْطِرَارٍ	٤٢	وَقَدْ يَعُودُ الْبَحْثُ بِالتَّكَرُّارِ
أَوْ يُفَرِّضُ التَّشْوِيشُ فِيهَا فَرَضًا	٤٣	فَإَمْنَعُهُ خَوْفَ أَنْ تَكُونَ فَوْضَى
إِنْ صَلَحَ الْحَلُّ بِالتَّحْقِيقِ	٤٤	إِلَّا إِذَا اضْطَرَّ إِلَى التَّفْرِيقِ
فَهُوَ بِذَا حَقْلٍ لِدَرْسٍ مُحْتَرَمٍ	٤٥	أَوْ قِيْدَ الْبَحْثِ الْفُرُوقِيَّ بَعْلَمَ
فَلِاعْتِبَارَاتٍ عَلَى الْمَوْضَحِ:	٤٦	ثُمَّ انْقِسَامُ الْفَرْقِ فِي الْمِصْطَلَحِ
أَوْ لَا بِأَنْ تُعَدَّ كَالدَّخِيلَةِ:	٤٧	فَبِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا أَصِيلَةً
[٣] أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي وَاحِدٍ بِوَارِدٍ	٤٨	[١] بَيْنَ أَصُولَيْنِ، [٢] أَوْ فِي وَاحِدٍ
أَرْبَعَةٌ أَقْسَامُهَا الْمُسَافَةُ:	٤٩	وَبِاعْتِبَارِ نَوْعِ تِي الْعِلَاقَةِ

٥٠	وَهُوَ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْمَطْلُوقُ	[١] إِلَى تَسَاوٍ. أَوْ تَدَاخُلٍ؛ فَقُومُوا
٥١	وَهُوَ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْوَجْهِي	[٢] ثُمَّ إِلَى تَوَافُقٍ فِي الْوَجْهِ
٥٢	أَوِ النَّقِیْضَیْنِ بِدُونِ مَیْنِ	[٣] ثُمَّ إِلَى تَبَایُنِ الضِّدَّیْنِ
٥٣	والغایة: [١] الإدراک من أُصولي	موضوعه: المصطلح الأصولي
٥٤	حَفْظًا لِحَدِّ أَنْ يُرَى بِالْعَكْسِ	وَجْهَ الْعِلَاقَةِ، [٢] وَرَفْعُ اللَّبْسِ
٥٥	وَمَطْلَبٌ فِي دِينِنَا مُعْتَبَرٌ	فَكَانَ فِيهِ مَقْصِدٌ مَقَرَّرٌ
٥٦	يَحْتَاجُهَا مُضْطَرِبٌ وَذَاهِلٌ	وبالفرق: تُضَبِّطُ الْمَسَائِلُ
٥٧	وَيَعْذَرُ الْخَلْقَ مَعَ الْإِنْصَافِ	لِيَعْلَمَ الْحَلَّ فِي الْخِلَافِ
٥٨	وَيَفْهَمُ الْخُلْفَ بِلا تَرْيِيفِ	وَيَحْفَظُ الشَّرْعَ مِنَ التَّحْرِيفِ

شُرُوطُ عَقْدِ الْمَسْأَلَةِ الْفُرُوقِيَّةِ

[٢]

أَرْبَعَةٌ مِنْهَا الْأَخِيرَ أَهْمَلَهُ	٥٩	ثُمَّ شُرُوطُ عَقْدِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ:
-مُعْتَبَرًا فِي الْعِلْمِ - لَا الْمَجَانِبِ	٦٠	فَالأَوَّلُ: الْمَسْوُوعُ الْمُنَاسِبُ
بِدُونِ ضَبْطٍ فِيهِ أَوْ تَقْيِيدِ	٦١	سَدًّا لِبَابِ الْخَلْطِ وَالتَّكْيِيدِ
مَعْنَى بَتَعْيِينٍ بِلَا نُكْرَانِ	٦٢	وَالثَّانِي: أَنْ يُحَرَّرَ اللَّفْظَانِ
أَوْ لِلْبَيَانِ مُطْلَقًا لِلْقَالَةِ	٦٣	كَ: (النَّسْخِ)؛ لِلرَّفْعِ وَلِلإِزَالَةِ
وَصَادِرٍ عَنِ النَّبِيِّ الْحُبُوبِ	٦٤	و(السُّنَّةِ) الْمَقْصُودِ لِلْمَنْدُوبِ
قَاعِدَةُ التَّفْرِيقِ لِلْمَوْفُوقِ	٦٥	فَد: «حَرَّرَ اللَّفْظَ وَبَعْدُ فَرَّقَ»
وَفَرَّقُوا - كَمَا تَرَى - بِالْوَصْفِ	٦٦	فَهِيَ بِذَا مُحْكَمَةٌ بِالْعُرْفِ
مُشْتَرِطٌ أَوْ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ	٦٧	وَالثَّالِثُ: الْأَصُولُ فِي اللَّفْظَيْنِ
أَوْ بَيْنَ «فَتَوَى النَّاسِ وَالْقَضَاءِ»	٦٨	كَالْفَرْقِ بَيْنَ «النَّسْخِ وَالْبَدَاءِ»
حِفْظًا لَهُ حَقًّا مِنَ الدَّخِيلِ	٦٩	مُرَادُنَا: تَنْقِيَةُ الْأُصُولِ
دَرْسُ الْفُرُوقِ أَثَرًا مُصَدَّقًا	٧٠	وَالرَّابِعُ الْأَخِيرُ: أَنْ يُحَقِّقَا
غَرَضُ كُلِّ عَالِمٍ مِفْضَالِ	٧١	لَأَنَّ رَفَعَ اللَّبْسِ وَالْإِشْكَالِ
فِي الْفِقْهِ أَوْ لِفِتْنَتَا يَصُونُ	٧٢	وَالْأَثَرُ الْمَنْشُودُ قَدْ يَكُونُ

مَكُونَاتُ الْبَحْثِ الْفُرُوقِيّ

[٣]

عناصرُ البَحْثِ الْفُرُوقِيّ: حَمْسَةٌ	٧٣	فَرَّتَبِ الْمَذْكُورَ وَالزَّمَ غَرَسَهُ
وَذَا يَكُونُ بَعْدَ ذِكْرِ الْمَسْأَلَةِ	٧٤	عِنَاؤُهَا: (الْفَرْقُ كَذَا)، لَا مُجْمَلَةٌ
فَالأَوَّلُ: التَّعْرِيفُ لِلْمِصْطَلَحِ	٧٥	فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَمْ يُصَحِّحْ
فَعِلُّ الَّذِي يَتَرَكُّهُ اسْتِخْفَافًا	٧٦	لِكُونِهِ فِي بَحْثِنَا إِرْجَافًا
فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَيْهِ الْمِصْطَلَحُ	٧٧	فِي الْإِصْطِلَاحِ، بَلْ بِهِ الْمَعْنَى اتَّضَحَ
كَحَمَلِنَا «الأمر» عَلَى الْمَطْلُوبِ	٧٨	لَا الشَّأْنِ فِي إِصْطِلَاحِنَا الْمَنْصُوبِ
وَالثَّانِ: أَنْ يُعَرَّفَ اللَّفْظَانِ	٧٩	فِي الْإِصْطِلَاحِ دَوْمًا نُقْصَانِ
لَأَنَّهُ يُبْنَى عَلَيْهِ فَرْقُنَا	٨٠	مَعِينًا - كَمَا مَضَى - فِي بَحْثِنَا
وَالْمَنْهَجُ الْأَمْثَلُ فِي الْحُدُودِ:	٨١	إِبْرَارُهُ لِكَامِلِ الْقِيُودِ
وَالثَّالِثُ: الْجَمْعُ الَّذِي قَدْ وَقَعَا	٨٢	بَيْنَهُمَا، بِذِكْرِ مَا اجْتَمَعَا
فَالْجَمْعُ كَالْفَرْقِ بَيَانٌ لَازِمٌ	٨٣	يَخْدُمُ قَصْدَ الْبَحْثِ بَلْ يُلَازِمُ
فَكُلُّ فَرْقٍ كَانَ ظَاهِرًا: يَجِبُ	٨٤	إِبْرَارُ وَجْهِ الْجَمْعِ فِي لَفْظِ نُسْبِ
كَالْفَرْقِ بَيْنَ مُطْلَقٍ وَمَا أَتَى	٨٥	مُقَيَّدًا، وَعَكْسُهُ قَدْ أُثْبِتَا
كَفَظَةِ التَّنْبِيهِ وَالْمَفْهُومِ	٨٦	وَمُطْلَقِ اللَّفْظِ مَعَ الْعُمُومِ
وَالرَّابِعُ: الْفَرْقُ الْأَسَاسُ الْمَعْتَمَدُ	٨٧	وَمَعْقَدُ الْبَحْثِ الْفُرُوقِيّ الْأَسَدُ
وَيَحْصُلُ الْبَيَانُ فِي وَجْهِهِ، وَلَا	٨٨	يُشْتَرَطُ اسْتِقْصَاؤُهَا عَلَى الْمَلَا

لكنَّه يُلْزَمُ بِالْمَوْثَرِ	٨٩	وحاصل الفرق على المختبر
ليكونه أجلَّها تأثيراً	٩٠	وشأنه في الفرق جاكبيراً
كان يُقال: «جوهر الفرق: القضا	٩١	ميز بالزام، وما الفتوى اقتضا»
والعنصر الخامس: في العلاقة	٩٢	بينهما ثمرة الدراسة
وقد مضت أنواعها الأربعة	٩٣	تبقي لك الأمثلة الشائعة
فللتساوي: كل لفظ يقع	٩٤	مرادفاً كعلية، وتسمع
في سبب والمقتضي والجامع	٩٥	وفي مناط حكم نص الشارع
فإنَّها -دلالة- لا تتسق	٩٦	لكنَّها على المراد تتفق
فالجامع: الوصف لإلحاق وقع	٩٧	والسبب: الوصف لحكم قد شرع
وللتداخل: التقاسيم احتمل	٩٨	فقسيم اللفظ وأدناه دخل
مثل دخول الواجب المخير	٩٩	في الواجب الجنس بلا تحير
كذا دخول الواجب المعين	١٠٠	فيه، وذا للانقسام المعلن
فعرَّف الفرق بتقسيم حصل	١٠١	فاجتنب الخلط، ودع عنك الزلل
وهكذا مراتب الجنسية	١٠٢	في الحكم والوصف على السوية
وللتوافق: اعتمد أيضاً على	١٠٣	طريقة التقسيم في وجه جلا
بأن يكون باعتبار وقعاً	١٠٤	مختلفاً عن اعتبار وضعاً
مثاله: المفهوم بالموافقة	١٠٥	قطعاً وظناً باعتبار رافقه

وباعتبارٍ آخرٍ يَنْقَسِمُ	١٠٦	إِلَى مُسَاوَاةٍ وَأَوَّلَى يُعْلَمُ
فِبِاجْتِمَاعِ الْأَوَّلَوِي وَالْقَطْعِي	١٠٧	يُسَمَّى تَوَافُقًا جَرَى بِجَمْعٍ
لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ قَدْ اشْتَرَكُ	١٠٨	فِي كَوْنِهِ مُوَافَقًا وَمَا تَرَكَ
لَكِنَّمَا الْقَطْعِيُّ قَدْ يَكُونُ	١٠٩	مُسَاوِيًا أَوْ ثَانِيًا يَكُونُ
وَهَكَذَا فِي الْأَوَّلَوِي الْكَلَامُ	١١٠	لِيَكُونَهُ فِي عَكْسِهِ يُرَامُ
وَلِلتَّبَائِنِ: التَّقَاسِيمِ اعْتَبِرْ	١١١	لَاثْنَيْنِ حَاصِرًا؛ وَهَذَا يَنْتَشِرُ
مِثَالُهُ: التَّقْسِيمُ لِلْأَخْبَارِ	١١٢	إِلَى تَوَاطُرٍ وَفَرْدٍ سَارٍ
نِسْبَةُ كُلِّ وَاحِدٍ لِلْآخِرِ	١١٣	تَبَائِنُ النَّقِيزِ وَالتَّنَافُرِ
وَمِثْلُ ذَا «الْفَقْطُ» إِلَى: [١] مَا يَحْتَمِلُ	١١٤	مَعْنَى سَوَاهُ فِيهِ [٢] أَوْ لَا يَحْتَمِلُ
كَالنَّصِّ وَالظَّاهِرِ فِي التَّبَائِنِ	١١٥	ضِدَّانٍ فِي النِّسْبَةِ إِنْ تُعَايِنَ
وَالضِّدُّ كَالنَّقِيزِ لَنْ يَجْتَمِعَا	١١٦	ثُمَّ النَّقِيزُ عَكْسُهُ لَنْ يُرْفَعَا

مَزَالِقُ النَّظَرِ فِي الْفُرُوقِ الْأُصُولِيَّةِ

[٤]

مَزَالِقُ النَّظَرِ فِي الْفُرُوقِ	١١٧	تَرْجِعُ فِي الْبَحْثِ عَلَى التَّحْقِيقِ
إِمَّا إِلَى تَخْلُفِ الشُّرُوطِ	١١٨	أَوْ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَمُ الشُّرُوطِ
أَوْ كَانَ فِي غُنْصِهَا؛ فَأَهْمَلَهُ	١١٩	أَعْنِي مَكُونَاتِ عَقْدِ الْمَسْأَلَةِ
جَمَاعُهَا مَزَالِقُ ثَمَانِيَّةٌ	١٢٠	ثَلَاثَةٌ مَعَ خَمْسَةٍ فِي الْمَاضِيَةِ
وَفِي الْعَنَاصِرِ: الْمَذَاقُ يُجْعَلُ	١٢١	مُعْتَبَرًا فِي بَعْضِهَا إِنْ أَهْمَلُوا
وَجَعَلُوا مِنْهَا: تَكْلُفَ النَّظَرِ	١٢٢	فِي الْجَمْعِ وَالْفَرْقِ، وَفِي عَقْدِ الصُّورِ
وَالخَلْطَ فِي إِطْلَاقِ ذَاكَ الْمِصْطَلَحِ	١٢٣	فِي الْجَمْعِ وَالْفَرْقِ بِلَا وَجْهِ يَصِحَّ
بَلْ يَجِبُ التَّعْيِينُ لِلْإِطْلَاقِ	١٢٤	فِي طَلَبِ الْجَمْعِ وَالْإِفْتِرَاقِ

مسالك استخراج الفروق الأصولية

[٥]

أربعة مسرودة للحفظ	١٢٥	مسالك استخراج فرق اللفظ
في اللغة السامية المباني	١٢٦	أولها: معرفة المعاني
فحققوا المعنى ولا تخالفوا	١٢٧	لا سيما إن وقع الترادف
ولفظ ثالثة: وسيلة	١٢٨	كقولهم: ذريعة وحيلة
فاعمد إلى فروقها في اللغة	١٢٩	وقد مضى أسماء تلك العلة
في العنصر الخامس حيث ثبتت	١٣٠	والمسلك الثاني: التقاسيم مضت
فاسعد بها أمثلة مما خلا	١٣١	توافقا تبائنا تداخلا
فإنه الأدق في الفروق	١٣٢	واعتمد التقسيم في التفريق
فائدة جليلة التعليم	١٣٣	تنبيه: اعلم أن للتقسيم
معرفة الجذور للمصطلح	١٣٤	وهي كما في - المدخل المصطلحي -:
للاوجب الجنس، وذا - حتما - تعي	١٣٥	مثل انتماء الواجب الموسع
فهذه أسرته في العلم	١٣٦	ضرورة انتمائه للحكم
في الاصطلاح؛ فاجتهد في العد	١٣٧	والمسلك الثالث: قيد الحد
إذ كل قيد فيه وجهها يجعل	١٣٨	لأنها لب الفروق المنهل
بعكسه وطرده حصينا	١٣٩	للفرق أو للجمع كي يكونا

وَالوَاجِبُ: اعْتِقَادُ كَوْنِ الْحَدِّ	١٤٠	حَصِيلَةُ الْبَحْثِ الْفُرُوقِي الْجَدِّي
وَالْمَسْلُوكُ الرَّابِعُ: مَا تَعَلَّقَا	١٤١	بِاللَّفْظِ مِنْ حُكْمٍ وَحَالٍ أُطْلِقَا
وَهُوَ بِذَا مِنْ أَوْسَعِ الْمَسَالِكِ	١٤٢	وَحَسْبُنَا تَقْرِيبُهُ لِلْسَّالِكِ
مِنْ ذَلِكَ: النَّظَرُ فِي صِيغَتِهِ	١٤٣	مَرْكَبًا أَوْ مُفْرَدًا فِي نَعْتِهِ
أَوْ جِهَةِ الْجَمْعِ مَعَ التَّفْرِيدِ	١٤٤	وَجِهَةِ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ
وَجِهَةِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ	١٤٥	وَوَزْنِهِ الصَّرْفِيِّ بِلَا نَكِيرِ
كَلْفَظَةِ التَّخْصِيسِ وَالْخُصُوصِ	١٤٦	وَالْخَاصِ أَيْضًا ثَلَاثُ النُّصُوصِ
وَمِثْلُهُ: الذَّرِيعَةُ الَّتِي أَتَتْ	١٤٧	مُفْرَدَةً، مَعَ سَدِّهَا تَرْكَبَتْ
وَقَدْ يَكُونُ فِي جُذُورِ الْمَصْطَلَحِ	١٤٨	تَارِيخُهُ، وَبِالتَّطَوُّرِ اتَّضَحَ
كَقَوْلِنَا: التَّقْلِيدُ وَالتَّمَذُّبُ	١٤٩	فَالْفَرْقُ بِالتَّارِيخِ حَتْمًا مَذْهَبُ
لِأَجْلِ أَنَّ الْأَوَّلَ التَّقْلِيدِي:	١٥٠	أَسْبَقُ فِي اعْتِنَاقِهِ وَجُودًا
وَقَدْ يَكُونُ فِي اخْتِلَافِ حُكْمِهِ	١٥١	يُعْرَفُ فَرْقُ اللَّفْظِ بَعْدَ عِلْمِهِ
كَعِلْمِنَا بِأَنَّ فِي الْوَسِيلَةِ	١٥٢	أَحْكَامَهَا الْخَمْسَةَ دُونَ مَرِيَّةٍ
وَهِيَ بِذَا تُخَالِفُ الْمَقْدَمَةَ	١٥٣	لِكَوْنِهَا فِي وَاجِبٍ مُحْتَمَّةٍ
وَقَدْ يَكُونُ فِي اعْتِبَارِ الْمَصْطَلَحِ	١٥٤	مَالِهِ لِمُفْسِدٍ أَوْ مَا صَلَحَ
كَالْفَرْقِ بَيْنَ بِدْعَةٍ وَمَصْلَحَةٍ	١٥٥	مُرْسَلَةٍ؛ فَفِي اعْتِبَارِ الْمَصْلَحَةِ
وَقَدْ يَكُونُ فِي تَعَلُّقِ النَّظَرِ	١٥٦	إِلَى عُمُومٍ أَوْ خُصُوصٍ مُعْتَبَرٍ

كقولنا: الفتوى لكل الناس	١٥٧	لكنما القضا لبعض الناس
فإنه حكم أتى معيناً	١٥٨	خص به القاضي فتى معيناً

مَظَانُ الْفُرُوقِ الْأُصُولِيَّةِ

[٦]

مصادر البحث الفروقي أتت	١٥٩	في (كُتُبُ الْفُرُوقِ) حَتْمًا وَرَدَتْ
مثل الكتاب الفذ للقرافي	١٦٠	لكنه ليس بها بوافٍ
فكتب المعاصرون أيضًا	١٦١	تنوعت حصراً لها وعرضاً
وكتب الفروق والأضداد	١٦٢	في لغة العرب بلا ترداد
وأينما وجدت بحث الفرق	١٦٣	في كتب؛ فمصدر بحق
و(كُتُبُ الْمَصْطَلِحَاتِ) منها؛	١٦٤	فلتعمد حقاً ولا تدعها
مثل كتاب الكفوي أبي البقا	١٦٥	ولشريف فيه أيضاً سبقاً
ولتهانوي أتى «الكشاف»	١٦٦	معتبر في حقه الإنصاف
وكتب الحدود في الأصول	١٦٧	مثل كتاب اللامشي الأصولي
ولابن فورك وللباجي	١٦٨	بلفظها أتت والانصاري
كذلك للسعد الحدود؛ فاعرف	١٦٩	وإن عرفت مصدراً فأضف
وفي (أُصُولُ الْفِقْهِ) أيضاً وردت	١٧٠	ومنهلاً للفارقين اعتمدت
موطنها فيها: التعاريف وما	١٧١	فيها من القيود مما سلماً

ثمَّ التَّقَاسِيمُ عَلَى المِصْطَلَحِ	١٧٢	بِالْجِنْسِ وَالنَّوْعِ عَلَى المِصْرَحِ
وَالْمَوْطِنُ الثَّالِثُ: فِي تَحْرِيرِهِمْ	١٧٣	مَوَاضِعَ النِّزَاعِ مِنْ تَصْنِيفِهِمْ
وَصِيغُ التَّفْرِيقِ: أَنْ يَقُولَا:	١٧٤	«بَيْنَهُمَا فَرْقٌ بِذَا» تَمْثِيلًا
أَوْ «مَيَزَ ذَا عَنْهُ بِذَا»، أَوْ صَرَحَا	١٧٥	بِعَدَمِ التَّفْرِيقِ مَّا وَضَحَا
أَوْ «ذَا أَعْمُ» أَوْ «أَخْصُ»، «اِخْتَلَفَا	١٧٦	فِي ذَا»، وَعَكْسُهُ بِمَعْنَى: «اِثْتَلَفَا»

الخَاتِمَةُ

وَكَمُلْتُ فِي مَكَّةَ المَكْرَمَةِ	١٧٧	أَرْجُوزَةً مُحَمَّودَةً مُنْظَمَةً
أَبْيَاتُهَا مِنْ بَعْدِ خْتَمِهَا: مِائَةٌ	١٧٨	وَمَعَ ثَمَانِينَ تَكُونُ مُجْزِئَةً
وَفِي الخِتَامِ: أَحْمَدُ اللهَ العَلِيِّ	١٧٩	عَلَى نِظَامِ أَصْلِهَا السَّامِيِّ الجَلِيِّ
مُصَلِّيًا عَلَى الشَّفِيعِ أَحْمَدًا	١٨٠	وَالْأَلِ والصَّحْبِ وَمَنْ بِهِ اقْتَدَى

٢٤/ربيع الأول/١٤٤١هـ - الموافق: ٢١/١١/٢٠١٩م

مَكَّةُ المَكْرَمَةِ - جَامِعَةُ أُمِّ الْقُرَى

Sakar78@hotmail.com